

تقرير خاص للمرتزقة من استلام الرواتب وعدد المقاتلين والإرها بين



هناك قاعدة لدى المستعمرين طيلة التاريخ يطبقونها تجاه المرتزقة والقتلة " يدفعون الاموال بكميات يعجز ضعاف الانفس والايمان وعديمي الضمير الصمود امام المال بل الاستسلام والموافقه على تنفيذ الاوامر بدون قيد اوشرط اي قاموا ببيع انفسهم ومبادئهم واخلاقهم وقيمهم وهويتهم ودينهم وعرضهم وكل شيء من اجل المال، بمعنى عبود اذلاء صاغرين يحملون الجرم و الاسفار للظالمين المجرمين"...هناك مثل يماني ويعد قانون مالي وحربي يقول "على قدر فراشك مدّ رجلك" ولكن السعودية خالفت هذا القاعدة فكانت النتيجة كارثيه على الاقتصاد والمواطن السعودي.. امام اليمن هو طبقها بحذافيرها فكان المجهود الحربي اليمني ينفق 1000 ريال يماني مقابل مليون ريال سعودي ينفقها الغزاة والمرتزقة .

عندما دفعت السعودية موازنة لحكومة المرتزقة وداعش وغيرهم أكثر من 30 مليار ريال سعودي بعام 2015 كاعتماد مالي رسمي ويعد العام الاكثر انفاق للغزاة الى جيوب المرتزقة فتم تخفيضه الى 400 مليون ريال سعودي شهريا باوائل عام 2016م الى 100 مليون ريال سعودي شهريا بعد منتصف عام 2016 م والى اليوم.. اي تم تخفيض الاعتماد المالي الغازي لمرتزقتهم من مليار دولار سنويا الى 250 مليون دولار سنويا ماذا يعني؟

هذه الارقام سعودية رسمية كشفها الاعلام السعودي الرسمي والخاص حيث وهذه الاموال المذكورة تم اعتمادها كمرتبات لوزراء ومسؤولي وكوادر حكومة المرتزقة وناشطي واعلامي وسياسي وشيوخ المرتزقة اضافة الى داعش والتنظيمات الارهابية الاخرى و المقاتلين والضباط والقادة التابعين لحكومة المرتزقة .

حيث وان اعلى مرتبات يستلمها المرتزقة هم اصحاب الدرجة الاولى بدءاً من الفار هادي وبن دغر والخ ويقدر الراتب بمليون دولار شهريا واصحاب الدرجة الثانية يتقاضون مليون ريال سعودي شهريا واصحاب الدرجة الثالثة يتقاضون 100 الف ريال سعودي واصحاب الدرجة الرابعة يتقاضون 50 الف ريال سعودي شهريا واصحاب الدرجة الخامسة يتقاضون 20 الف ريال سعودي.

اما الصحفيين والاعلاميين والناشطين والمحليلين يتقاضون شهريا ما بين 3000 ريال سعودي شهريا حتى 10 الاف ريال سعودي شهريا والتمايز والفروق المالية حسب القرابة والانتماء والتاثير والعلاقة والشهرة.

ان جميع اصحاب الدرجات المالية الخمس العليا والذين يقدرون بعشرات الالاف هم نخب سياسية وشيوخ ووجهاء وقادة عسكريين وامنيين واعلاميين والخ هم مرتزقه تابعين وموالين للسعودية اغلبهم منذ عقود.

اما المقاتل المرتزق يستلم راتب شهري يبدأ من 2000 الى 3000 ريال سعودي شهريا بعام 2015 فتم تخفيضه الى 1200 ريال سعودي شهريا وتثبيته مع اضافة مكافأه اثناء كل عملية عسكرية فقط تقدر ما بين 500 الى 1000 ريال سعودي تحدد حسب القرابة والرتبة والانتماء .

يقدر عدد المقاتلين المرتزقة والارهابيين كالاتي:

68 الف مقاتل ارهابي تابع لداعش وانصار الشريعة والقاعدة

350 الف مقاتل مرتزق موزعين على الاتي:

1-كتائب تدعى بالمقاومة كشف المخلافي وزريق ان قوامها تتجاوز 70 الف مقاتل

2-الوية مستقلة اسسها شيوخ ووجهاء مرتزقة

3-الجيش الحر التابع لهادي وحكومة الفنادق

4-الوية التشطير التابعة للحراك الجنوبي المرتزق ويقدر قوامها حسب الاعلام الحراكي

5-المرتزق بـ 40 الف مقاتل واغلبها مدعومة من الامارات حاليا

6-الوية علي محسن الاحمر التابع للاصلاح الارهابي ويقدر قوامها بـ 20 الف مقاتل

7-الوية هاشم الاحمر منها اللواء 141 مشاة

8-مجاميع قبلية مرتزقة

هذه الاموال المذكورة هي مرتبات فقط خلاف اموال التعذية والانفاق الحربي على الذخائر والمواد الغذائية والطبية ووالخ من الضروريات الشديده التي يحتاج اليها المقاتل المرتزق.

من جانب اخر يعد هذا الانفاق المالي الكبير عند المختصين والخبراء امر متوقع وربما قليل نتيجة حجم العدوان وتعدد الجيوش العميلة ومسارة النظام السعودي الى حسم المعركة طنا منه ان المال اذادفع بكمية كبيرة سيجذب الجميع الى احضانه نتيجة الحالة المعيشية الصعبة التي يعيشها اليمن منذ عقود بشكل عام ومنذ اربع سنوات بشكل خاص ولكن خاب ظنه وذهب ماله سدى.

واصبح النظام السعودي اليوم يدفع المال للمرتزقة وهو بأن عليها وتارة يتردد وتارة يخفضها وتارة يلغيها وتارة يخفضها وهكذا، لم تعد الحرب العدوانية سوى اخطبوط وضع اضرعه على صنادق الاموال السعودية في ظل تدني اسعار النفط والتزام السعودية الوهابية بدفع فواتير مالية لمرتزقة وارهابيين في دول اخرى كسوريا والعراق وليبيا ومصر..

من جانب اخر هناك انفاق مالي ضخم ومستقل خاص بجيوش الغزاة فقط الذي يقدر بمليار ريال سعودي يوميا لسلاح البر والبحر والجو "تشغيل وتذخير وتسيير وصيانة وتزويد وقود ومراقبة ومتابعة وتواصل وتنسيق واتصال ووالخ".

وفي الختام: بات المرتزقة المخدوعين يتقاتلون فيما بينهم من اجل المال لا من اجل شيء اخر ويصرخون

ويهاجمون اسياده الغزاة بين الحين والآخر وهذا نتيجة الحالة المالية المأساوية التي تعيشها السعودية والتي اتخذت قرارات تخفيض الانفاق والتقشف وفرض الضرائب من اجل انقاذ وجودها ومحاولة منع تمدد الجبهة الداخلية ...وكما قال وزير التجارة السعودية كانت السعودية ستعلن افلاسها بعد عامين من العدوان لولا فرض الضرائب وتوقيف العمل بمشاريع البنى التحتية السعودية .

احمد عايش